بريطانيا تدعو لجلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان الدولي

الوساطة الأممية في السودان تصطدم بشروط حمدوك والبرهان

تواجه الجهود التي يقوم بها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى السودان، فولكر بيرتيس، للوساطة بين العسكريين والمدنيين لحل الأزمة السياسية، عقبة رئيسية تتمثل في تباين الشروط التي يضعها كل من قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء المقال عبد الله حمدوك.

وقالت مصادر في الخرطوم، إن حمدوك يتمسك بضرورة إعادة الحكومة المقالة بكامل طاقمها وإطلاق سراح جميع المعتقلين من الوزراء والقادة السياسيين، والعودة للالتزام الكامل بالوثيقة الدستورية، قبل الدخول في أي حوار مع الجيش، فيما يتمسك البرهان بعدم الرجوع إلى الوضع السابق لتسلمه السلطة وحل مؤسسات الدولة في 25 أكتوبر.

وأعلن البرهان أنه يعتزم تشكيل حكومة من التكنوقراط، لكن تحالف «الحرية والتغيير»، الذي يضم الأحزاب الرئيسية في البلاد وله شعبية كبيرة في الشارع، يؤيد مطالب حمدوك، ويتمسك بعودته إلى منصبه رئيساً للحكومة المدنية. كما يجد حمدوك دعماً دولياً كبيراً.

في غضون ذلك، أعلنت بريطانيا، أنها طلبت عقد جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن السودان، وأوضحت أنها أرسلت طلبها إلى رئيس المجلس، الذي يضم 47 دولة، نيابة عن 18 دولة عضواً، وهو أكثر من الثلث اللازم لعقد جلسة خاصة للمجلس. وأيدت القرار 30 دولة لها وضع مراقب، بينها الولايات المتحدة. وقال سايمون مانلي، سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة في جنيف، على «تويتر»، إن «أعمال الجيش السوداني بمثابة خيانة للثورة والعملية الانتقالية وآمال الشعب السوداني». وأكد مانلي وجود حاجة ملحة لأعلى مجلس حقوقي في الأمم المتحدة للبحث في الوضع بالسودان، في أعقاب حملة قمع ضد التجمعات الحاشدة بعد انقلاب الجيش.

كما اتخذت «قوى الحرية والتغيير»، وهي المرجعية السياسية للحكومة الانتقالية في السودان برئاسة عبد الله حمدوك، قراراً بالإجماع بالعمل على إسقاط ما سمته «الانقلاب العسكري»، مؤكدة على محاسبة الذين قاموا به، وطالبت بتحقيق العدالة للشهداء والمصابين. وعقد المجلس المركزي، وهو أعلى هيئة سياسية في «الحرية والتغيير»، اجتماعاً في دار حزب «الأمة القومي» بمدينة أم درمان، ناقش الأوضاع الراهنة في البلاد عقب استيلاء قائد الجيش على السلطة، وحل مجلسي السيادة والوزراء، وتعليق العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد.

وطالبت «الحرية والتغيير»، في بيان، بعودة رئيس الوزراء وحكومته للقيام بمهامهم وفقاً للوثيقة الدستورية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين فوراً، والعودة للنظام الدستوري ما قبل 25 أكتوبر الماضي. وأكدت موقفها القاطع بأنه لا حوار ولا تفاوض مع قيادة الجيش، وأن تحالف «الحرية والتغيير» يهتم الآن بتوحيد قوى الثورة الحية والقوى المدنية والديمقراطية. وكانت بعض أطراف التحالف قد أعلنت في وقت سابق رفضها التام لأي تفاوض مع العسكريين، وإبعادهم من أي ترتيبات دستورية مقبلة «وتقديمهم للمحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها». ويتواصل العصيان المدني والإضراب السياسي الشامل في كل أحياء الخرطوم وعواصم الولايات الأخرى، وتوقف العمل في غالبية المؤسسات الحكومية والبنوك والمصارف.

في أثناء ذلك، أجرى مستشار رئيس حكومة جنوب السودان، توت قلواك، الذي يوجد في الخرطوم، لقاءات مع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، ومع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وتحالف «الحرية والتغيير»، في إطار مساعي دولته لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة. وتلقى البرهان، رسالة من رئيس جمهورية جنوب السودان سلفاكير ميارديت، أكد خلالها حرصه على الأمن والاستقرار والسلام في السودان.

وذكرت الوكالة السودانية للأنباء (سونا)، أن القائد العام للقوات المسلحة، خلال لقائه بمكتبه مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية والوفد المرافق له، ثمن «الدور الكبير الذي تضطلع به حكومة جنوب السودان لدعم وإنجاح الفترة الانتقالية، وحرصها على حماية مكتسبات (ثورة ديسمبر)، وتحقيق تطلعات الشعب السوداني». وأوضح قلواك، أن الرئيس سلفاكير ميارديت يتابع باهتمام وقلق بالغ مجريات اث في السودان، وتأكيده على ضرورة الحوار الجاد للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، مما يستوجب التطلع إلى آفاق أرحب للتعاون بين كافة مكونات القوى السياسية التي صنعت التغيير، داعياً كافة الأطراف لتحكيم صوت العقل.

وأضاف، في تصريح صحافي عقب اللقاء، أن «الوفد بصدد إجراء عدد من اللقاءات تضم رئيس الوزراء السابق دكتور عبد الله حمدوك و(قوى الحرية والتغيير)، للوقوف على جذور المشكلة، والعمل على تقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف السياسية».

كما كان وزير خارجية جنوب السودان، ميك أيي دينق، قد أكد على ضرورة استقرار الأوضاع في السودان، لانعكاس ذلك على دول الإقليم. وشدد الوزير دينق، في تصريح صحافي، على وقوف بلاده بجانب الشعب السوداني، ومناشدتها لكل الأطراف بذل أقصى الجهود لضمان الاستقرار والسلام، ومراعاة المصالح العليا للبلاد، وتغليبها على المصالح الحزبية والشخصية.

وصف مكتب المتحدث الرسمي باسم الحكومة المدنية، برئاسة عبد الله حمدوك، إطلاق سراح عدد من قادة النظام المعزول، بأنه يسفر بوضوح عن الغطاء السياسي للانقلاب وتوجهاته الفكرية الحقيقية، وأن الشعب السوداني يقظ لتماهي الانقلابين مع فلول النظام البائد. وكانت السلطات قد أطلقت سراح رئيس حزب «المؤتمر الوطني» (المنحل) إبراهيم غندور، ومدير الإعلام الأسبق بجهاز أمن النظام المعزول، محمد حامد تبيدي، والناطق باسم جهاز الأمن والمخابرات الشاذلي المادح، والإسلامي المتشدد محمد علي الجزولي الذي يرتبط بتنظيم «داعش»، لكنها أعادت اعتقالهم في التالي، بعد أن وجد النبأ ردود فعل مستنكرة من الشارع الذي خرج في مظاهرات ليلية. وأقال البرهان النائب العام و7 من وكلاء النيابة، فيما قالت مصادر إن قرار إطلاق سراح هؤلاء جاء من النيابة العامة، دون أن تؤكد أي جهة رسمية هذه المعلومة. واعتبر مكتب المتحدث باسم حكومة حمدوك، في بيان، هذه الإجراءات، تمثل انتكاسة ضد دولة المؤسسات وسيادة القانون، و«فرية لم تنطل على الشعب السوداني وفطنة المجتمع الدولي».

احتجاجات في السودان

قال إن وزير الإعلام لم يتجاوب مع مناشدته لتغليب حسه الوطني

رئيس الحكومة اللبنانية: نحن أمام منزلق... ومسار الأزمة يتخطى استقالة قرداحي

أقر رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي بأن لبنان «أمام منزلق كبير إذا لم نتداركه سنكون وقعنا فيما لا يريده أحد منا»، وذلك في رسالة منه إلى الوزراء عبر المجموعة الخاصة بهم في تطبيق «واتس آب»، كاشفاً أنه ناشد وزير الإعلام جورج قرداحي بأن يغلب حسه الوطني على أي أمر آخر لكن مناشدته لم تترجم واقعياً» وخاتماً إياها بالقول: «اللهم اشهد أنني قد بلغت...».

واعتراف ميقاتي بهذا المأزق بات يطرح أسئلة كثيرة أهمها، هل تكفي استقالة قرداحي لحل المشكلة المتفاقمة أم أن الأمور باتت في مكان آخر لا سيما مع إعلان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان بشكل واضح «أن ما يحصل بين السعودية ولبنان ليس بأزمة دبلوماسية، مؤكداً أن «التعامل مع حكومة لبنان الحالية غير مثمر وغير مفيد في ظل استمرار هيمنة حزب الله على المشهد السياسي؟».

وانطلاقاً من هذا الموقف ومسار الأمور في أزمة تصريحات قرداحي وطريقة تعامل لبنان والسلطات الشرعية معها، باتت هناك قناعة لدى الجميع بأن هذه الاستقالة لا تكفي للتصحيح، بل إن الأمر قد يتطلب استقالة الحكومة بأكملها أو على الأقل تغيير النهج مع سيطرة حزب الله على القرار. وهذا ما يجمع عليه كل من سفير لبنان السابق لدى واشنطن رياض طبارة ومدير معهد المشرق للشؤون الاستراتيجية الدكتور سامي نادر.

ويقول طبارة لـ«الشرق الأوسط»: «من الواضح أن الأزمة ليست نتيجة تصريحات قرداحي إنما هي تراكمية تنطلق من سياسة لبنان ونهج السلطة مروراً بالكبتاغون المهرب إلى المملكة ومن ثم سيطرة حزب الله على هذه الحكومة وقرارها وبالتالي فإن استقالة قرداحي لن تكون إلا باباً للحل». من هنا يضيف «المطلوب حل العقد تدريجيا من آخرها أي باستقالة أو إقالة قرداحي تمهيداً لفتح باب الحل وصولاً إلى العقدة الأهم والأكبر وهي سيطرة حزب الله، وذلك عبر تغيير نهج الحكومة التي إن لم يطلب استقالتها على الأقل لا بد من اعتمادها سياسة مختلفة تمهيداً لإجراء الانتخابات النيابية ومن ثم تشكيل حكومة جديدة».

ويرى طبارة أن طريقة تعامل لبنان ومسؤوليه مع تصريحات قرداحي فاقمت الأزمة، موضحاً «وزير الإعلام ومرجعيته السياسية لم يعترفا حتى بالخطأ ولم يعتذرا بل على العكس عادا وأكدا أنه عبر عن رأيه الشخصي رافضين كذلك تقديم استقالته، كذلك فإن رئيس الجمهورية ميشال عون، الواقع بين ناري تحالفه مع حزب الله وموقعه كرئيس دولة، لم يصدر أي موقف حاسم في هذا الإطار».

ولا يختلف رأي مدير معهد المشرق للشؤون الاستراتيجية الدكتور سامي نادر الذي يقول لـ«الشرق الأوسط»: «التصحيح يبدأ على الأقل باستقالة قرداحي التي باتت في يد حزب الله ووضعها على الطاولة الإقليمية»، مذكراً بأن وزير الخارجية السعودي كان واضحاً في تحميله المسؤولية لحزب الله، وبالتالي فإن استقالة قرداحي، إذا حصلت قد تكون باباً لإعادة النظر فيما وصلت إليه الأزمة.

وفيما يعتبر نادر أن المطلوب من إيران خفض التصعيد ولا سيما في اليمن، يرى أن على السلطات اللبنانية أن تصدر موقفاً حاسماً ورافضاً على الأقل تجاه ما حصل والتأكيد على رسالة لبنان وانتمائه العربي وليس اللجوء إلى وسطاء بل الذهاب مباشرة إلى صاحب العلاقة أي الرياض.

وعما إذا كان المطلوب استقالة الحكومة التي باتت تعتبر حكومة حزب الله، يقول نادر: «لا حكومة أفضل من أي حكومة في ظل الواقع الحالي، ومجلس الوزراء الجديد خير دليل على ذلك بحيث أظهر أنه أسوأ من حكومة تصريف الأعمال السابقة وفاقم الأزمات على مختلف الصعد الداخلية والخارجية».

وعن الموقف من حزب الله الذي لطالما اعتبر المشكلة الأساسية في لبنان، يقول نادر: «على الأقل السلطة الشرعية في لبنان يمكنها أن ترفض أو تعتكف أو حتى تستقيل، مضيفاً «إما عليها اتخاذ موقف مبدئي وإما الانتقال إلى المعارضة إذا لم تكن قادرة على فعل شيء، وإلا تكون راضية أو يعني أنها تؤمن غطاءً لما يحصل».

وفي سياق الأزمة نفسها، قال الوزير السابق ريشار قيومجيان، إن الأزمة أبعد من موقف لوزير وليست وليدة اللحظة بل كانت هناك تحذيرات آخرها غداة ضبط رمان الكبتاغون ولم تتخذ الدولة الإجراءات الكافية لوقف عمليات التهريب، مضيفاً في حديث تلفزيوني «الموضوع الأساسي تحويل لبنان إلى قاعدة لتدريب الحوثيين ومنصة إعلامية لهم والوجود المباشر لحزب الله في اليمن عبر مدربين وخبراء، مؤكداً «لا يستطيع الحزب أن يستمر بممارساته».

أزمات الشارع اللبناني تتواصل

قرداحي: أنتظر عودة ميقاتي لوضع جميع الأوراق على الطاولة

قال وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي، إنه ينتظر عودة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من قمة غلاسكو «لوضع جميع الأوراق على الطاولة»، فيما يخص الأزمة اللبنانية ـ الخليجية.

وفي الأيام الماضية، أعلنت السعودية والإمارات والبحرين والكويت سحب سفرائها من بيروت، احتجاجا على تصريحات قرداحي حول الحرب المتواصلة في اليمن منذ نحو 7 سنوات.

وقبل تعيينه وزيرا (سبتمبر الماضي)، قال قرداحي في مقابلة متلفزة سُجلت في أغسطس الماضي وبُثت في 25 أكتوبر ، إن الحوثيين في اليمن «يدافعون عن أنفسهم ضد اعتداءات السعودية والإمارات».

ونقلت صحيفة «الديار» المحلية، عن قرداحي قوله إنه «يدرك تماما ويشعر بمعاناة اللبنانيين في الخارج وخوفهم من أي إجراء قد يطالهم، لكن المسألة تحوّلت إلى مسألة كرامة وطنية».

وأضاف: «بانتظار عودة ميقاتي من قمة غلاسكو لوضع جميع الأوراق على الطاولة والخروج بعدها بقرار متفق عليه بيني وبينه».

وتابع: «عندما يعود رئيس الحكومة الذي قد يكون لديه معطيات جديدة بعد اللقاءات التي يعقدها نجتمع سويا، ونتخذ القرار في ضوء المعطيات التي قد تكون تكونت لديه».

ولم يفصح الوزير اللبناني عن أي قرارات من الممكن أن يتخذها جراء تلك الأزمة، لكنه أعلن قبل يومين، أن استقالته من الحكومة «غير واردة».

ويشارك ميقاتي في مؤتمر الأمم المتحدة 26 للأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي بمدينة غلاسكو في اسكتلندا، حيث يلتقي مع مختلف قادة العالم.

قال أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني عقب لقائه ميقاتي، إنه سيوفد وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى بيروت، «للبحث في السبل الكفيلة بدعم لبنان ولا سيما معالجة الأزمة اللبنانية ـ الخليجية»، وفق بيان لميقاتي، دون تحديد موعد.

وعلى هامش القمة ذاتها، اجتمع ميقاتي مع نظيره الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وأكد الأول خلال اللقاء «حرص لبنان على العلاقة الوطيدة مع دول مجلس التعاون

انفجاران وإطلاق نار قرب مستشفى عسكري في كابل

أفاد شاهد بسماع دوي انفجارين اثنين، أعقب أحدهما صوت إطلاق رصاص بالقرب من مستشفى سردار محمد داود خان العسكري في العاصمة الأفغانية كابل، وفقاً لوكالة «رويترز».

ولم يتضح حتى الآن ما إذا كانت هناك خسائر بشرية أو سبب الانفجارين، ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من مسؤولي «طالبان».

البنتاغون يراقب الحدود الروسية الأوكرانية «عن كثب»

أعلن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي، أن واشنطن تراقب «عن كثب» الوضع على الحدود الروسية الأوكرانية حيث تحدثت وسائل إعلام أميركية عن تحركات للقوات الروسية في الآونة الأخيرة.

وأفادت صحيفة «واشنطن بوست» بأن مسؤولين أميركيين عبروا عن قلقهم من تحركات لتلك القوات تم توثيقها في مقاطع فيديو متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي وتظهر قطارات عسكرية روسية وقوافل شاحنات تحمل كميات كبيرة من المعدات العسكرية بينها دبابات وصواريخ. وقال مسؤول أميركي طلب عدم كشف هويته إن هذه التحركات حصلت في الواقع لكنها أقل أهمية مقارنة بالتحركات التي تمت في المنطقة نفسها وأثارت قلق المجتمع الدولي في أبريل. وأضاف لوكالة الصحافة الفرنسية أن التحركات الحالية أكثر بعدا عن الحدود أيضاً. وقال كيربي في مؤتمر صحافي «نحن على علم بتقارير عن أنشطة عسكرية روسية غير عادية قرب الحدود مع أوكرانيا»، من دون أن يؤكد بشكل صريح حصولها.

وأضاف «لا يمكنني التعليق على النوايا الروسية لكن المؤكد هو أننا نراقب المنطقة من كثب كما نفعل دائما. وسنواصل التشاور مع حلفائنا وشركائنا حول هذه المسألة».

وأكد كيربي أن «أي تصعيد أو عمل عدواني سيكون مصدر قلق كبير للولايات المتحدة».

وأعلن الجيش الأوكراني الأسبوع الماضي أنه استخدم للمرة الأولى طائرة مسيرة هجومية تركية الصنع لتدمير مدفع هاوتزر دي – 30 تابع لمتمردين موالين لروسيا في الشرق الأوكراني، ما أثار انتقادات من جانب باريس وبرلين اللتين تتوسطان في عملية السلام.

وتابع كيربي «نواصل دعم خفض التصعيد في المنطقة وإيجاد حل دبلوماسي للنزاع في شرق أوكرانيا».

رئيس وزراء إثيوبيا يتعهد تحقيق النصر على متمردي تيغراي

تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، القتال لتحقيق النصر في الحرب المستمرة منذ عام في شمال البلاد، بعد أن زعم متمردو تيغراي أنهم استولوا على مدينة استراتيجية أخرى.

وتحدث سكان في كومبولشا شمالي إثيوبيا عن احتدام المعارك في محيط المدينة الاستراتيجية بين القوات الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي التي أعلنت السيطرة عليها غداة إعلانها انتزاع ديسي.

وقال آبي أحمد أمام المسؤولين الحكوميين في تصريحات نقلها التلفزيون مساء «سوف نصدهم بكل قوتنا».

وتعد هاتان المدينتان المجاورتان لأمهرة جنوب تيغراي استراتيجيتين وتقعان على بعد حوالي 400 كيلومتر شمال العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

وإذا تأكدت السيطرة على كومبولشا، فسيكون ذلك بمثابة مرحلة رئيسية جديدة في الصراع المستمر منذ عام.

وأضاف أحمد «التحديات كثيرة لكن يمكنني أن أقول لكم بالتأكيد إننا سنحقق انتصاراً شاملا».

والاتصالات مقطوعة في جزء كبير من شمال إثيوبيا ووصول الصحافيين محدود، ما يجعل التحقق المستقل من المعلومات المقدمة من كلا الطرفين شبه مستحيل.

وحض أحمد الإثيوبيين في رسالة نشرها على فيسبوك على استخدام «أي سلاح ممكن لصد جبهة تحرير شعب تيغراي وإسقاطها ودفنها».

وشدد على أن «الموت من أجل إثيوبيا هو واجب علينا جميعاً».

ودعا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الأطراف المتحاربين إلى وقف القتال «ورفع الحصار عن المساعدات الإنسانية والامتناع عن كل خطاب يحض على الكراهية».

وقالت ليندا توماس غرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، على تويتر مساء «يجب على جميع الأطراف أن يبدأوا مفاوضات وقف إطلاق النار من دون شروط مسبقة».

واتهمت السلطات الإثيوبية جبهة تحرير شعب تيغراي بـ«إعدام أكثر من مائة يافع من سكان كومبولشا»، من دون تقديم تفاصيل إضافية. ولم ترد جبهة تحرير شعب تيغراي على محاولات وكالة الصحافة الفرنسية للتواصل معها.

وعادت منذ يونيو الشرارة إلى النزاع في تيغراي الذي بدأ في نوفمبر 2020 حين أرسل آبي أحمد الجيش إلى الإقليم لإطاحة جبهة تحرير شعب تيغراي الحاكمة محلياً، مبرراً العملية بأنها رد على استهداف قوات الجبهة معسكرات للجيش الفيدرالي.